

إلزام شركة بدفع ٢,١ مليون درهم قيمة تسهيلات مصرفية لبنك

ألزم حكم قضائي شركة بدفع أكثر من مليوني درهم قيمة تسهيلات مصرفية حصلت عليها من بنك .

وتتلخص الوقائع في رفع بنك دعوى ضد شركة مقاولات (٠٠٠) و (٠٠٠) في طلب أن يؤديوا له بالتضامن ٢,١٩٧,٤٩٤ درهما مع فائدة بواقع ١٢% سنويا حتى السداد و ٧,٢٦٦,٧٦٥ درهما قيمة كفالات بنكية وذلك لحين إعادة اصول تلك الكفالات ، على سند أنه في إطار تعامل بين البنك والشركة المملوكة للثاني والثالث حصلت على تسهيلات مصرفية و ضمانات بنكية بالمبالغ المطالب بها و امتنع جميعهم عن السداد .

وحكمت محكمة أول درجة بإلزام الشركة من رأسمالها أن تؤدي للبنك ٢,١٩٧,٤٩٤ درهما وتعويضاً عن التأخير بفائدة قانونية قدرها ٩% من تاريخ الحكم حتى السداد على أن لا تتجاوز أصل الدين .

وأستأنف المدعي وحكمت المحكمة الاستئنافية أن يؤدي المدعي عليهم المبلغ المحكوم به سابقا. وطعن المدعي عليه الثاني ونقضت المحكمة الاتحادية العليا الحكم مع الاحالة وقضت محكمة الاحالة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدها الاولي بأداء مليونين ومائة وسبعة وتسعين ألفا وأربعة وثمانين درهما وتأييد الحكم فيما زاد عن ذلك ، والزام المستأنف بالمصاريف مع عشرة آلاف درهم أتعاب المحاماة .

الخليج ٢٠٠٦/٧/٧